

أسس وآليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف

Reading through some basics and mechanisms of the Algerian strategy in fighting against violent extremism

عمروس عمارة

باحثة دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الإلكتروني: doctoratenssp@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا المقال الإستراتيجية الجزائرية للتصدي للتطرف العنيف. لقد عانت الجزائر لسنوات من التّداعيات السّلبية لهذه الظّاهرة، لكنّها تمكّنت من تجاوز الأزمة واكتسبت بفضل ذلك خبرة في مكافحة الإرهاب. وتقوم الإستراتيجية الأمنيّة للجزائر في هذا السياق على مجموعة محدّدات، منها ما هو ثابت تاريخياً ومنها ما هو عمليّ فرضه الواقع وطبيعة التّهديد في حدّ ذاته. وتجمع الجزائر في هذه الإستراتيجية بين الأطر العسكريّة والإجراءات الوقائيّة كما سنتعرّف عليه من خلال الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التطرف العنيف، مقارنة أمنيّة، إجراءات عسكريّة، إجراءات وقائيّة، أمن شامل.

Abstract :

This paper aims at overcoming violent extremism. Algeria has long been suffering from the phenomenon, but it was a success in going through and as result it gained experience in fighting extremism. Within such context, The Algerian security strategy is based on many determiners some are historically inherited, and others are imposed by new facts according of course to the nature of the threat itself. This strategy is trying to bring together the military framework with the prevention procedures.

Key words: Algerian strategy, mechanisms, violent extremism, determiners, military framework, prevention procedures.

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة بدأت معالم نظام دولي جديد تتضح، تخللها التحوّل في طبيعة النزاعات الدولية وبروز تهديدات أمنية جديدة لا تخضع في وصفها ودراستها والتعامل معها للمعايير السابقة، فهي تتّصف بكونها لا تماثلية وعابرة للحدود. ويُعدّ التطرف العنيف ظاهرة مهدّدة لأمن واستقرار الدول والمجتمعات، تتخذ من ظروف البيئة الداخلية وظروف النسق الدولي فرصة للتّمُدّ والانتشار. وفي جمعها بين التطرف على مستوى الفكر وممارسة الإرهاب عملياً فإنها تُشكّل تهديداً حقيقياً يحتاج إلى التعامل معه وفق إستراتيجية أمنية مدروسة.

لقد عانت الجزائر لسنوات من ظاهرة التطرف العنيف، قابل ذلك حالة من الانهيار الداخلي والنشل في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى تدويل صورة بشعة حولها ممّا جعلها تعاني عزلة دولية فُرضت عليها كردود أفعال على الوضع المعقّد والمتأزم داخلياً. وقد أدركت الجزائر بعد تجربتها المريرة أنّ التطرف العنيف لا يمكن القضاء عليه بين عشية وضحاها، بل يتطلب الأمر إستراتيجية طويلة المدى تحكمها مجموعة من الأسس والآليات. فعلى صعيد الأسس، تتحرّك الجزائر ضمن هذه الإستراتيجية وفق مقاربة أمنية تتحكّم فيها مجموعة مبادئ وكذا القراءة الجزائرية للتهديد وتداعياته. وتعمل الجزائر على الجمع بين الحلّ الأمني والإجراءات الوقائية أو الرادعة لتفادي استفحال التهديد الأمني الذي يمثله التطرف العنيف، وهي في ذلك تتوكّد على أنّ هذه الظاهرة تتطلب تنوعاً في آليات التصدي لها. بالتالي سنعمل من خلال هذه الدراسة على معالجة الإشكالية التالية:

- كيف أثرت طبيعة التهديد الأمني الذي يشكله التطرف العنيف على الرؤية الجزائرية للتصدي لهذه الظاهرة ؟

في إطار الإجابة على هذه الإشكالية فإننا سنعمل على التحقق من فرضيتين كما يلي:

- ترتبط مواجهة الجزائر للتطرف العنيف بتطور طبيعة وحدود التهديد الأمني الذي فرض عليها مقاربات جديدة للتصدي.
- يتوقف نجاح الجزائر في استئصال التطرف العنيف على خبرتها من جهة وتفعيل آليات وقائية ورادعة من جهة ثانية.

أولاً: في مفهوم التطرف العنيف.

في خطة لمنع التطرف العنيف عقدتها منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 2015¹، تمّ تقديم الوصف الآتي: «التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد. وهو ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائد معين». وقد أشار ذات التقرير الأممي إلى أنّ التطرف العنيف يؤدي إلى الإرهاب، كما أنّ تحديد تعريف للظاهرة يكون من اختصاص الدول الأعضاء². هذا التعريف يُبقي المفهوم غامضاً ويجعله قابلاً للتلاعب به.

مع التطور الذي بلغته طبيعة العمل الإرهابي واستفادته من التطور التكنولوجي في تقنيات الإعلام والاتصال، وأيضاً مع تطور دراسات الشخصية الإرهابية والعوامل المؤدية إلى الانخراط ضمن الجماعات والتنظيمات المتطرفة، بات من المتفق عليه أنّ مفهوم التطرف العنيف يتضمّن أسلوب المواجهة غير العسكرية لأنّ الأمر يتعلّق أساساً بمنظومة فكرية وعقائدية متطرفة قد تتحوّل في أية لحظة إلى ممارسة العنف المسلح والإرهاب، لذلك وجب البحث في مسبباتها للتصدي لها.

يُعدّ التطرف العنيف ظاهرة مركّبة، تتضمّن معاني التطرف الفكريّ وتحوّله من مستوى الفكر إلى مستوى ممارسة العنف والإرهاب على صعيد الممارسة، شرط توفّر البيئة والظروف المساعدة على ذلك. ويشمل المفهوم مختلف أشكال التطرف المصحوبة بالعنف في الدولة والمجتمع، كما لا يتضمّن الشقّ العسكريّ فحسب في التصدي له بل أيضاً الأساليب غير العسكرية كالإجراءات الوقائية وأسلوب المواجهة الفكرية، وهنا إشارة إلى البعد الأيديولوجي للظاهرة. فالنّطرف العنيف قبل أن يتحوّل إلى ممارسة للنشاط العملي يكون عبارة عن مجموعة من الأفكار يقتنع بها الفرد عبر مراحل معينة تختلف مدّتها تبعاً للتركيبية النفسية للفرد ذاته وتبعاً لدرجة تأثير ظروف بيئته الاجتماعية والسياسية.

ثانياً: لمحة حول المحدّات العامّة للمقاربة الأمنية³ للجزائر.

إنّ تحديات العولمة والنّمط غير التقليديّ للتهديدات الأمنية في مقدّماتها الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية - جعلاً الجزائر تدرّك أكثر فأكثر بأنّ انكشافها الأمني ليس حدودياً فقط، بل إنّ الحدود اختزلت لصالح ما سمّاه "ماك لوهان" بالقرية الصغيرة التي تميّز العلاقات فيها ظاهرة التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بما في ذلك التعاون في مجال التصدي لهذا النّمط الجديد من التهديدات. ويظلّ البعد العربيّ والإفريقيّ أساسياً في المقاربة الأمنية الجزائرية ومتضمّناً في "الأهداف ذات النزعة المثالية"⁴، وهذا راجع إلى أيديولوجية معينة بعد الاستقلال قامت على مناهضة الامبريالية والتدخلات الأجنبية ومناصرة

القضايا العادلة، وهي تشهد علاقات تعاون على الصعيد الأمني مع دول الساحل في ظل التهديدات القادمة من دول الجوار.

على صعيد آخر، يُعدّ رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني، كما تخصصّ الجزائر أكبر ميزانية سنويًا لصالح وزارة الدفاع، ورغم قناعتها بأنّ القوّة اليوم لا تقاس عسكريًا فحسب إلاّ أنّها تمضي قُدماً في سبيل تطوير قدراتها الدفاعية بالتركيز على المعيار النوعي (احترافية الجيش) والكمّي على حدّ سواء. كما عملت خلال العقد الأخير على تفعيل مهامّ الأمن الوطني بما يجعلها تتكيف مع النمط الجديد للجرائم مثل الجريمة الإلكترونية والتداخل الحاصل بين الجريمة المنظّمة والإرهاب.

بالنسبة لمهامّ الجيش فإنها تظلّ تقليديّة بنصّ الدّستور⁵، محصورة في الدفاع عن الحدود وتحقيق الأمن الوطني، وهو هدف حيويّ، مع أنّ السّيادة اليوم بات من الممكن اختراقها عبر أساليب المعرفة والتكنولوجيا، كما أنّ مفهوم الأمن الوطني المرتبط بالحدود الجغرافيّة تراجع لصالح مفهوم الأمن الشّامل. فظاهرة التطرف العنيف لا يقتصر التصدّي لها على التعامل الأمني العسكريّ، بل أيضا يحتاج إلى البحث في الخلفيات الحقيقيّة لتبني الفكر المتطرف والعمل على الوقاية منه عبر تدابير أوسع.

نضيف إلى كلّ ما سبق أنّ الجزائر تعمل على تمرير جملة من الأفكار والقناعات، خاصّة بشأن ضرورة التّعاون في مجال مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. بالإضافة إلى التّعريف بتجربتها في مجال مواجهة التطرف والإرهاب من خلال عدد من الدّوات الإقليميّة والدّولية، مؤكّدة على أهميّة الجمع بين نشر ثقافة السّلم والفكر المعتدل وتفعيل الجهود التّتمويّة وتكريس الديمقراطيّة في إفريقيا، وتعميم تجربة "المصالحة الوطنيّة" في التصدّي للتطرف العنيف. بالإضافة إلى "تجريم دفع الفدية" للجماعات الإرهابيّة، وفي هذا الشّأن صادقت منظّمة الأمم المتّحدة على مذكرتها بهذا الخصوص عام 2012 على إثر أشغال "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب".

ثالثا: قراءة في الحلّ الأمني لتعاطي الجزائر مع ظاهرة التطرف العنيف داخليا.

تميّزت ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر بكلّ ملامح الوحشيّة، فكان يُنظر إلى الجزائر كبلد "اقترب اسمه خلال التسعينيات بأعمال العنف المريعة. وفي ظلّ جوّ عامّ سادته الإرهاب داخليا وتخاذل إقليمي ودولي، شلّت عمليّة التحوّل الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي وشاع العنف والإرهاب، وعملت البلاد على التصدّي للظاهرة عبر الخيار العسكري والإجراءات القمعيّة، لكنّ ذلك عمق الشّرخ داخل المجتمع وبت الإرهاب نتيجة ليس فقط للفئات التي حملت السّلاح مؤمنة بأيدولوجيا متطرّفة، وإنّما أيضا للخيار بكلّ أمن.

ووجب أن نشير إلى أن القمع الممارس من قبل الأجهزة الأمنية - بشكل عام - قد يؤدي إلى نتيجتين مختلفتين، مثلما يحدده الدكتور "عمر عاشور" المتخصص في شؤون الجماعات الإرهابية⁶:

- إما أن يزيد من تعنت الجماعات المسلحة واستمرارها في ممارسة التطرف العنيف بزيادة درجة العنف والإرهاب، ردًا على هذا القمع، وهو ما حدث سنة 1997 عندما قامت مجازر رهيبية عبر ربوع الجزائر، وفي 1998 عندما تأسست "الجماعة السلفية للدعوة والقتال".

- وإما أن يؤدي إلى شلل العمل المسلح وميل الجماعات الإرهابية إلى "نزع الراديكالية" عن نشاطها، مثلما فعلت "الجماعة الإسلامية المسلحة" سنة 2004 وعدد من الجماعات الأخرى.

ويظلّ الحلّ الأمني العسكري نسبيًا في مواجهة ظاهرة تقوم على أيديولوجيا وعقيدة معيّنة ترسخت في الأذهان، لذلك خصّصنا المحور الرابع للحديث عن إجراءات يغلب عليها الطابع السياسي والاجتماعي، مقتنعين بأنه "مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب فإنّها تبقى دائمًا جزئية، إذ يسعى الإرهاب إلى إيجاد ما يبرّره ويبرّر ما لا تبرير له"⁷.

- التداخل بين التهديد الأمني للإرهاب والجريمة المنظمة:

توصف الجريمة المنظمة بأنها شكل جديد من التهديدات الأمنية، والفرق بينها وبين الإرهاب يتمثل في الهدف: الإرهاب جريمة أيضا لكنّ هدفه سياسي بالأساس، أمّا الجريمة المنظمة فهدفها مادي ربحي وتتخذ عدّة قوالب كتبييض الأموال، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وتجارة الأسلحة.

ومع تصاعد تأثيرات العولمة، خاصة بعد تفجيرات 11 أيلول 2001، بدأ الحديث عن التحالف الواقع بين جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو كما وصفه المستشار السابق برئاسة الجمهورية "محمد كمال عبد الرزاق بارة" تحالف عضويّ وعمليّاتي. هذا التحالف استفاد بصورة أكبر من بيئة الأزمة الأمنية في عدد من الدول العربية بعد 2010، بحيث شكّلت الأزمة الليبية فضاء ملائما لتمير الأسلحة وزحف الجماعات المتطرّفة القادمة من سورية والعراق، كما أدى الانقلاب في مالي واستفحال "حركات التمرد الانتشارية" في شمال مالي وشمال النيجر وأيضا تشاد إلى تشكيل تهديد أمني حقيقي للجزائر.

رابعا: بعض الإجراءات الموسعة للتصدي لظاهرة التطرف العنيف.

لا يمكن القضاء على التطرف العنيف بين عشية وضحاها، كما أنّ الظاهرة ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمن بل تمتد جذورها عبر التاريخ البشري. وإن كان إرهاب اليوم يختلف عن الإرهاب في الماضي فذلك نتيجة تطورات متتابعة عرفت البشرية من حيث أشكال الحروب ومستوى التهديدات وأساليب وقنوات الاتصال، بل وأكثر من ذلك من حيث تطوّر مفهوم القوة والأمن وتجاوزهما للمعنى العسكري.

ويأتي الاستخدام الجزائري لمفهوم "التطرف العنيف" خلال السنوات الأخيرة متزامنا مع حراك واسع تشهده المنطقة العربية والبيئة الدولية، تمثل فيه وحشية "منظومة الجهاد العالمي" وسهولة الانخراط في هذه المنظومة من قبل فئة الشباب (ظاهرة "المقاتلين الأجانب" والاستفادة من تكنولوجيا الاتصال) العنصر الأكثر خطرا وتهديدا لأمن الدول وقيم المجتمع وتجانسه. ولقناعة الجزائر بكل ذلك باتت الإصلاحات، في صلتها بتدعيم الديمقراطية والتنمية والوقاية من التطرف العنيف، مطلبا أساسيا. وفيما يلي سنتعرض إلى أهم الجوانب التي أُعيد إليها الاعتبار أو خضعت لإعادة قراءة من قبل صانع القرار الجزائري.

- تكيف المنظومة القانونية مع تطوّر الظاهرة الإرهابية:

يُلاحظ أن قوانين فترة العشرية السوداء مثل القانون رقم 91-23 المتعلق بدور الجيش الوطني الشعبي وقانون الحصار لعام 1991، وقانون الطوارئ لعام 1992 (الذي بقي ساري المفعول حتى 2011)، والمرسوم التشريعي 92-03 الذي يخص "مكافحة الإرهاب والتخريب"، وأيضا إنشاء "القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب" سنة 1993 بالإضافة إلى تشكيل "فرق الدفاع الذاتي" واستحداث وحدات الحرس البلدي في المناطق النائية⁸، كل ذلك لم يكن كافيا أمام تعنت المتطرفين واستمرار الوحشية خلال عقد التسعينيات.

وعمل المشرع الجزائري مرارا على التكيف مع التطور الحاصل في التهديد الأمني خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001 وانتقال التصور الجزائري للظاهرة الإرهابية من المستوى الوطني إلى عبر الوطني، وهو ما أكدته الخطابات الرسمية للرئيس "بوتفليقة" بالحديث عن التهديدات العابرة لحدود الدول، بما فيها الإرهاب الدولي، وضرورة التعاون لمجابهتها. يضاف إلى ذلك تصاعد تأثير الشبكة العنكبوتية خاصة بعد إنشاء موقع "فايسبوك" وغيره من قنوات التواصل السهلة.

في إطار ذلك صدر القانون رقم 04-09 المتعلق ب "الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها". وتم تعريف هذه الجرائم كالتالي: "كل جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأية جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية"⁹. ويندرج في إطار ذلك ما بات يُسمى "الإرهاب الإلكتروني".

يتزايد الدور الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتطرفة والتأثير في عقول الشباب لممارسة العمل الإرهابي¹⁰ إما بشكل فردي أو بالانخراط في تنظيم معين، بحيث "تتيح المواقع الإلكترونية للتنظيمات الإرهابية قدرا كبيرا من التحكم في نظام المعلومات، ونشر رسائلها الإعلامية التي تودّ ترويجها، بل أيضا تتيح لها المرونة في توجيه الرسائل لفئات مختلفة من الجمهور المستهدف، ورسم صورة ذهنية عن الجماعة وعن أعدائها أيضا"¹¹. وعلى الرغم من حرص جهاز "الأمن الإلكتروني" على التصدي

لهذه الجريمة ومناصريها إلا أنه يواجه صعوبة تتبّعها بشكل فعال نتيجة عدم توفر العنصر المادي¹² الذي هو عنصر أساس في الجريمة إلى جانب المعنوي والشرعي.

- قوانين الرّحمة والوئام والمصالحة الوطنيّة:

جاءت القوانين الثلاثة متتابعة زمنياً، جامعة بين الحلّ الأمني والحلّ السياسي والاجتماعي، ومؤكّدة على أنّ أساليب القمع والدور الذي قام به الجيش لم يكن كافياً لاحتواء الأزمة الأمنيّة والقضاء على الإرهاب¹³. لذلك تمّ اللّجوء إلى أسلوب الحوار بمجيء الرئيس الأسبق "اليامين زروال" وإصدار قانون الرّحمة. ويُقصد بهذا الإجراء أن يتقدّم حاملو السّلاح المختبئون في الجبال والمنخرطون ضمن الجماعات الإرهابيّة إلى مصالح الأمن بتسليم أنفسهم والتّعهد بعدم الرجوع إلى النّشاط الإرهابي، ويُطلق على القائمين بذلك تسمية "التائبين".

ولقد تزامن العمل بالأمر 95-12 المتضمّن قانون الرّحمة مع أسوأ الفترات في تاريخ الجزائر المستقلّة، فقد أتى بعد استفحال العنف المسلّح وسلسلة من الاغتيالات في أوساط المثقّفين والإعلاميين والصّراع بين الجيش والجماعات الإسلاميّة، كما تبعه حدوث عدد من المجازر الرّهيبية سنة 1997 وتأسيس "الجماعة السلفيّة للدعوة والقتال" سنة 1998 التي أعلنت مبايعتها وولاءها لـ "تنظيم القاعدة" بعد ذلك ليتحوّل اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" سنة 2007.

ما يمكن قوله هو أنّ سياسة "الرّحمة" لم تحقّق كافّة الأهداف المرجوة وفي مقدّمها الاحتواء التامّ للأزمة الأمنيّة وقتها. ففي مقابل استسلام أكثر من 4000 شخص خلال الفترة 1995-1998 ارتفع عدد الضّحايا من 26563 سنة 1998 إلى 100 ألف قتيل سنة 1999¹⁴.

ثم تولّى السيد "عبد العزيز بوتفليقة" مقاليد الحكم بداية من عام 1999، مواجهها غليانا مجتمعيا وفيضان دم في الدّاخل وصورة سلبية في الخارج حول واقع الممارسة السياسيّة وحقوق الإنسان والوضع الأمني الكارثي خلال فترة التسعينيات. وسط هذا كلّه جاء مشروع قانون "الوئام المدني" ليكمّل سابقه.

يتضمّن المشروع فئة المتورّطين والمغرّر بهم، وضحايا الأعمال الإرهابيّة. ويصبّ في صالح كلّ تائب لم يرتكب جرائم بالدّم أو جرائم اغتصاب، مع الحرمان من حقوقه المدنيّة والسياسية. ومن النّتائج الجيدة أنّ سياسة الوئام قد أسهمت في تفكّك عدد من الجماعات المتطرّفة واستسلام عدد كبير من الأشخاص، كما استفاد أكثر من 5000 شخص منها¹⁵، رافق ذلك أيضا تقلّص عدد ضحايا العمل الإرهابي بعد سنة 2000.

ثم تدعّم مسار "الوئام" بقانون جديد هو قانون "السلم والمصالحة الوطنية" الصادر سنة 2005 بموجب الأمر 05-278. شمل فئات أخرى غير المسلّحين، وتعرّض لجميع "الضحايا بما فيهم العائلات التي ابتليت بزلوع أحد أفرادها في الجماعات الإرهابية". ونتج عنه توبة أكثر من 2000 شخص¹⁶.

بالتالي نقول بأنّ قوانين "الرّحمة" و"الوئام" و"المصالحة" جمعت بين الإطار الأمني من جهة، والسياسي والاجتماعي من جهة ثانية. والميزة الإيجابية أيضا أنّ القوانين الثلاثة لم تُفرض على حساب حقوق الإنسان المعترف بها دستورياً للمواطن، ولم تتجاهل التزامات الجزائر الدولية، وهي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك أسمى هذه الحقوق وهو الحقّ في العيش¹⁷.

- دور الديمقراطية كمدخل لمواجهة التطرف العنيف:

لقد أكّدت الدراسات النظرية على أنّ الفترات الانتقالية عادة ما تشهد أحداث عنف حادة. إنّ العملية الديمقراطية في الجزائر مرّت بنكسات عدّة منذ 1989، أهمّها توقيف مسار الانتخابات سنة 1991 واستفحال موجة العنف المسلّح والإرهاب، وهو الأمر الذي يجعلنا نتحدث عن ثنائية "الاستبعاد والمشاركة" في صلتهاما بالتهديد الإرهابي خلال التسعينيات¹⁸. كما شكّلت بيئة الأزمة الأمنية عائقاً أمام استمرارية التحوّل نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية.

باندلاع أحداث الحراك في المنطقة العربية، وجدت الجزائر نفسها في بيئة مشتعلة (الحراك في تونس، مصر، ليبيا)، وأدركت بأنّ هذا الحراك قد أتى نتيجة كبت دام لسنوات طويلة، كبت تسببت فيه دوافع اجتماعية واقتصادية وعدم الاستقرار السياسي بدرجة أولى، فسارعت إلى القيام بجملة من الإصلاحات أملا في تكريس قيم المواطنة ومواصلة مسيرة العملية الديمقراطية التي توقّفت -أو شلّت- قبل عقدين من الآن، ولتعمل جاهدة على احتواء ما قد يرهقها من غليان شعبي يحقّزه ما يحدث بدول الجوار.

في سنة 2011 تمّ رفع حالة الطوارئ بعد 20 سنة من استمرار فرضها، وفي 2012 تمّ إصدار عدد من القوانين لإصلاح الحياة السياسية بالبلاد، أهمّها أربعة قوانين عضوية مرّرها البرلمان¹⁹:

- القانون رقم 12-01 المتعلّق بالنظام الانتخابي.
- القانون رقم 12-04 المتعلّق بالأحزاب السياسية.
- القانون رقم 12-06 المتضمّن لحقّ إنشاء الجمعيات.
- القانون رقم 12-05 وهو قانون الإعلام الجديد²⁰ الذي فتح المجال أمام حرّية التعبير وفتح المجال السّمي -البصري أيضا أمام الخواصّ.

وإذ نتحدث عن الإصلاحات القانونية والسياسية بالجزائر، لا يجب إغفال التعديل الدستوري لسنة 2016 حينما تم الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. فالمكون اللغوي لا يقل أهمية عن المكون الإسلامي للهوية الوطنية، وكلاهما له دوره في تحقيق التوازن والأمن المجتمعي وتحفيز العملية الديمقراطية.

على صعيد تبادل الخبرات في مجال مكافحة التطرف العنيف المؤدى إلى الإرهاب، نظمت الجزائر ورشات وندوات دولية للنقاش وركزت على دور الديمقراطية في الوقاية من هذا التهديد، مثال ذلك: ورشة دولية حول "دور الديمقراطية في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب" بتاريخ 07. 09. 2015 إذ عرض السيد "عبد القادر مساهل" المقاربة الجزائرية وأكد على المجهودات المبذولة في صدد تفعيل الآلية الديمقراطية والتعاون الدولي، وأن "الديمقراطية هي أفضل حصن ضد التطرف العنيف والإرهاب، كونها تمكن من كشف مخاطرها ومن عزلها وتهميشها، وجعلهما يلقان الرض القاطع"²¹.

- دور الدين في التصدي للتطرف العنيف:

من الواضح أن تأثير الدين في الجزائر -خلال حقبة من تاريخها المعاصر- أكبر منه في كل من تونس والمغرب²². فبعد الاستقلال مباشرة برز صراع هوياتي حاد أخذت فيه اللغة والثقافة الدينية القسط الوفير، ثم عانت الجماعات الإسلامية من التضييق عليها فأسهم ذلك في تشكل نوع جديد من الوعي انفجر لاحقا في أشبع صور التطرف الفكري والإرهاب.

وضمن الإستراتيجية الموسعة لمواجهة التطرف العنيف، تولي الجزائر اهتماما بدور الدين والعمل على توحيد المرجعية الدينية، خاصة وأن بعض الأفكار والمعتقدات الغربية والدخيلة على المجتمع الجزائري قد بدأت تطفو على السطح من خلال فرق "الأحمدية" و"الكركية". ونشير هنا إلى أن للمسجد دورا أساسيا في التنشئة الاجتماعية الصحيحة وتكوين الثقافة الدينية، كما كان له دور في السابق في نشر الفكر المتطرف. فالدين إما أن يُوظف بشكل إيجابي عبر توجيه الفرد وحمایته من الانحراف بترسيخ قيم التسامح ونشر السلام، أو سلبى مما يسهم في شيوع مفاهيم خاطئة قد تكون فيما بعد شعلة للتطرف والعمل الإرهابي، دون إغفال دور بيئة الفرد والتنشئة الاجتماعية بشكل عام. بالتالي فإن عامل المعرفة السليمة والحوار الفكري المعتدل يمثل دورا لا يجب الاستهانة به في التصدي للتطرف العنيف.

خامسا: آلية التعاون الجهوي والإقليمي لمكافحة التطرف العنيف.

يعدّ البعد الجهوي أو الإقليمي ذا أهمية قصوى في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف، وهذا راجع إلى التحول في خصائص النشاط الإرهابي وطبيعة التهديد الأمني المعقدة والمخترفة لحدود الدول، مما يتطلب تفعيل الجهود بالتعاون مع دول الجوار. وقد أصبح التعاون والتنسيق في المجال الأمني لمكافحة

التطرف العنيف ضروريًا وحتميًا خاصة مع تأثير أحداث الحراك العربي وما خلفته من فراغات أمنية، وأيضًا الوضع المتردّي في دول الساحل الإفريقي.

لقد انتقلت الجزائر في إستراتيجيتها الأمنية من مرحلة تركيز جهودها على مواجهة مأزق الأمن الوطني إلى مرحلة بات فيها الأمن الوطني متصلًا بالأمن الإقليمي بفعل تداعيات التهديدات اللاتماثلية، بمعنى أنّ ما يحدث في الجوار يؤثر -لا محالة- على الأمن الجزائري. لذلك فإنّ التعاون والتنسيق الاستراتيجي أصبحا أمرًا حتميًّا. وفيما يلي نذكر بعضًا من مظاهر التعاون الجزائري مع محيطها الجهوي والإقليمي:

- التوقيع والمصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998، وفيها ورد تمييز المقاومة عن الإرهاب من حيث معيار الشرعية والهدف، ثم على المعاهدة الإفريقية لمحاربة الإرهاب سنة 1999.
- مبادرة "الشراكة لأجل تنمية إفريقيا" NEPAD التي ركزت الجزائر في تصوّر فحواها على أهمية التنمية ونشر ثقافة السلم في التصدي للإرهاب والتطرف.
- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT سنة 2004 بالجزائر.
- المساهمة في نشأة مجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2004 الذي انبثق عن "قمة لوزاكا" للاتحاد الإفريقي، وتتمثل مهمته في توحيد الجهود الأمنية وتفعيل التنسيق في المجال الاستراتيجي بين دول الاتحاد.
- انضمام الجزائر إلى حوار الحلف الأطلسي مع دول المتوسط سنة 2004، ويتم الاهتمام بانضمامها إلى هكذا مبادرات إقليمية بالنظر إلى تجربتها الثرية في مجال مكافحة الإرهاب.
- إنشاء وحدة الاندماج والاتصال FLU ذات المهمة الاستخباراتية.
- إنشاء مركز إقليمي CEMOC في مدينة "تمنراست" الجزائرية تتمثل مهمته في التنسيق الاستراتيجي -العسكري بين الدول الخمس: الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وموريتانيا، وهي المشكلة لما يسمّى "دول الميدان". وقد تمّ تجسيد هذه الخطة في شهر سبتمبر 2009 وتضمنت إنشاء "جيش نظامي موحد يقوم بتنظيم نفسه وفق خطة إقليمية تعتمد على القدرات الذاتية لدول المنطقة دون وصاية قوات أجنبية"²³.
- يُضاف إلى ذلك أن الجزائر تعمل على تصدير فكرة "المصالحة" إلى خارج حدودها، ولها في هذا الشأن جهود دبلوماسية شملت بؤر التوتر والنزاع في كل من مالي وليبيا وغيرها.
- وفي الأخير، نقول بأن الإستراتيجية الجزائرية في مجال التصدي لظاهرة التطرف العنيف قد اهتمت بعدد من الأسس والآليات، حاولنا من خلال هذا المقال التعرّض إلى بعضها:

أسس الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف:

- ثوابت دستورية لا تتفصل عن المقاربة الأمنية.
- تجارب تاريخية (مكافحة الإرهاب).
- تكييف الرؤية الجزائرية مع تطور التهديد الأمني إلى عبر وطني.

آليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف:

- دور الجيش وقوات الأمن (الإجراءات الأمنية).
- الإجراءات الموسعة أو الوقائية: سياسات المصالحة الوطنية، تكييف المنظومة القانونية مع الجرائم الإلكترونية بما فيها الإرهاب الإلكتروني، العمل على تكريس الديمقراطية، المقاربة الدينية، التنمية.
- التعاون في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب (التداخل الواقع بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي).
- العمل الدبلوماسي.

الخاتمة:

ما يمكن قوله كخلاصة أنّ التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف قد تميّزت بالمرونة والتكيف مع وحشية الظاهرة في الدّاخل والتحوّل في خصائص التهديد وتحوّله إلى تهديد عبر وطني، وهو ما يتّضح من خلال تنوع الآليات للتصدّي للظاهرة منذ التسعينيات إلى يومنا هذا، على الرّغم من أنّ الأسلوب الأمني يظلّ الغالب لارتباطه بما تملكه الدولة من حقّ في احتكار أساليب القمع والقوة المادّية المشروعة. لكن مفهوم التطرف العنيف - كما وضّحنا في تعريفنا له - يشمل البعد الفكري إلى جانب ممارسة النشاط الإرهابي، بالتالي تتطلّب مواجهة الظاهرة معالجة للأسباب وظروف البيئة المنتجة جنبا إلى جنب مع توظيف الحل الأمني.

إنّ الجزائر حاولت التكيف مع هذا المنظور عبر عدد من الآليات، سياسيا واجتماعيا وتشريعيا، بالإضافة إلى تفعيل مبدأ التعاون والتنسيق الاستراتيجي مع دول الجوار. والقراءة المعمّقة للإستراتيجية الجزائرية تجعلنا نجزم بأنّها لا تزال في حاجة إلى ترسيخ مضامين الأمن الشّامل، خاصّة مع هاجس عودة المنخرطين في صفوف الجماعات المتطرّفة كمقاتلين أجانبا إلى أرض الوطن، وما سيشكّله ذلك من تهديد للأمن الوطني والمجتمعي، بالإضافة إلى استمرار العمل الإرهابي بالجزائر بين الحين والآخر، الأمر الذي يرهق تصوّر

الدولة والميزانية المخصصة للدفاع الوطني، خاصة مع استمرار تداعيات الوضع الأمني إقليمي وامتزاجه بظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

لقد حاولنا من خلال هذا المقال إلقاء نظرة والقيام بقراءة لأبرز الأسس والآليات التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف، وهي الظاهرة التي انتقلت من تهديد داخلي عانت منه الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، إلى تهديد لم يعد مرتبطا بدولة بعينها أو محصورا في إقليم جغرافي معين، بل هو اليوم تهديد عابر للأوطان وزاحف بشكل مخيف. وبالرغم من التجربة والخبرة الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف إلا أن الحديث عن استئصال تام لهذه الظاهرة لا يزال محل تحليل ونقد، فالفكر المتطرف سريع الانتشار، والخطر كُله في الذهنيات التي قد تتحول إلى سلوكيات وممارسات بمساعدة ظروف معينة، سياسية كانت أو مجتمعية. نُذكر هنا بأنّ الجزائر عرفت العديد من الهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، مثلا هجوم "تيغنتورين" شهر يناير 2013، ثم هجوم قسنطينة ربيع 2017 وتيارت صيف 2001

الهوامش:

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام الأممي، "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف، بتاريخ: 24 ديسمبر 2015". الموقع الإلكتروني: www.refworld.org، تاريخ الزيارة: 30. 12. 2015.

² مفهوم التطرف العنيف قد شاع استخدامه على نطاق واسع بعد قمة مكافحة الإرهاب التي جرت بواشنطن بداية العام 2015، وعبر الرئيس "أوباما" أثناءها قائلاً بأن بلاده في حرب مع من يشوهون صورة الإسلام وليس مع الإسلام ذاته. لكن الواقع والمواقف الدولية مما يدور في المنطقة العربية يؤكدان بأن التعامل مع الظاهرة يظل في سياق معين لا يخرج عن نظرة متعصبة تجاه المسلمين، والدليل أن كل الجماعات التي تُصنّف ضمن لائحة الإرهاب هي إسلامية.

³ المقاربة الأمنية هي قراءة الدولة لمحيطها الاستراتيجي والزاوية التي ترى من خلالها أولوياتها وما يتهددها، ثم تحديد كيفية التعاطي مع مختلف القضايا والتحديات الأمنية. وهناك من يفضل استخدام مصطلح العقيدة الأمنية الذي يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سلوك الدولة على الصعيد الأمني والاستراتيجي.

⁴ صايح، مصطفى "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 2، ديسمبر 2014، ص. 10.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الجريدة الرسمية رقم 14 المتضمنة القانون رقم 16-01 الخاص بالتعديل الدستوري 2016"، م. 28، ص. 09. في الموقع الإلكتروني: www.majliselouma.dz/Constitution_2016، تاريخ الزيارة: 12. 07. 2017.

⁶ Omar Ashour, « A world without Jihad? The causes of de-radicalisation of armed islamist movements ». **A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy**, Canada: Mc Gill University, May 2008, p, p. 30, 33.

⁷République Algérienne démocratique et populaire, Ministère des affaires étrangères, Le Ministre des affaires Maghrébines, de l'Union Africaine et de la Ligue des Etats Arabes, « L'Algérie et la déradicalisation : expérience à partager » (Septembre 2015), p. 02, in : www.mf-ctrf.gov.dz , visité le : 17. 01. 2016.

⁸ عقبة وقّازي، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع. 4، ديسمبر 2016، ص-ص: 22-26.

⁹ إسماعيل ج.، "مكافحة الإجرام المعلوماتي، الجزائر في مواجهة التهديدات الجديدة". *مجلة الجيش*، ع. 606، جانفي 2014، ص. ص. 32 و 33.

¹⁰ للاستزادة حول موضوع الإرهاب الإلكتروني ودور وسائل الأنترنت ومواقع التواصل في نشر الفكر المتطرف، راجع: بشير عبد الفتاح، "الثورات الشعبية وصعود الراديكالية الدينية في العالم العربي". في: مجموعة باحثين، صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي: الأسباب، المؤشرات والإستراتيجيات المضادة (أوراق ونقاشات مؤتمر). عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014، ص-ص: 34-38.

¹¹ حكيم غريب، "الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية لمكافحتها". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 3، جوان 2015، ص. 75.

¹² المرجع نفسه، ص. ص. 77 و 78.

¹³ قولنا بأن الجهود المبذولة في إطار الخيار العسكري لم تكن كافية لا يعني إنكار التجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الظاهرة، ويجب التذكير بأن الجزائر خلال التسعينيات عانت من عزلة قاسية، لذلك فإن مجهوداتها تُثمن.

¹⁴ رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية". أوراق كارنجي، ع. 07، يناير 2008، الموقع الإلكتروني: www.Carnegieendowment.org، تاريخ الزيارة: 21. 11. 2013. ص. ص. 07 و 13.

¹⁵ المرجع نفسه، ص. 13.

¹⁶ مفتاح رمضاني، "الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر (1992-2012)". مذكرة ماجستير، مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2012، ص-ص: 151-157.

¹⁷République Algérienne démocratique et populaire, Ministère des affaires étrangères, Op. Cit, p. 07.

¹⁸ صالح زباني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات وآليات الممارسة الديمقراطية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص. 318.

¹⁹République Algérienne démocratique et populaire, Ministère des affaires étrangères, Op. Cit, p. 04et 05.

²⁰ بالنسبة للقطاع الإعلامي، لا يمكن إنكار ما له من دور هام في نشر ثقافة الديمقراطية، وتمير الخطاب المعتدل، والإسهام في نيل التطرف العنيف، إلا أننا في الجزائر نعيب عليه مستوى الحماسة التي رافقت صدور القانون 12-05 فدفعت بالكثير إلى إساءة استخدام حرية الرأي، حتى أصبحت بعض القنوات التلفزيونية علامة لنشر الأكاذيب والبلبل وسط فئات الشعب.

²¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الديمقراطية أفضل حصن ضد التطرف". في الموقع الإلكتروني: www.mae.gov.dz/news_article4276.aspx، تاريخ الزيارة: 11. 08. 2017.

²² عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن". في: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة. ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص-ص: 310-312.

²³ إدريس عطية، "دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي". ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24 و25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة، الجزائر، ص. 16.

تاريخ الاستقبال: 2018-05-05

تاريخ القبول: 2018-05-27

تاريخ النشر: 2018-06-13